A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/42/Add.6
22 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩-٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣
البند ٦ من جدول الأعمال

تقرير عن الاجتماعات والأنشطة الاخرى

تقرير الامين العام

إضافة

مساهمة مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

يسترعى اهتمام اللجنة التحضيرية إلى المساهمة المرفقة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والتي تم اعتمادها في المؤتمر الدولي المعني بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية الذي عقدته اليونسكو ومركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واللجنة الكندية لليونسكو في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ . وقد اعتمد المؤتمر خطة عمل عالمية بشأن التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية ، وهي خطة تعرض استراتيجيات محتملة لنشر المعلومات عن حقوق الإنسان في عالم متغير .

التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية

عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، بالتعاون مع اللجنة الكندية لليونسكو ، المؤتمر الدولي المعني بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ في مدينة مونتريال بكندا .

١ - يؤكد المؤتمر من جديد المسؤولية الملقاة على عاتق جميع الشعوب والدول والأفراد وكل جهاز من أجهزة المجتمع للعمل ، من خلال التربية والتعليم ، على تأمين الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية حسبما هي محددة في ميثاق الأمم المتحدة ، ودستور اليونسكو ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضلا عن الصكوك العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي .

٢ - ويعلن المؤتمر ما يلي:

- إن القيم الديمقراطية ضرورية للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالتالي فإن التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية ينبغي أن يحظى باهتمام خاص ؛
- يشكّل التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية بحد ذاته حقاً من حقوق الإنسان وهو شرط أساسي للإعمال التام للعدالة الاجتماعية والسلم والتنمية . ومن شأن ممارسة هذا الحق أن تسهم في صون الديمقراطية وفي تحقيق التنمية بمعناها الشامل ؛
- إن من شأن التعليم في ميدان حقوق الإنسان أن يرسي أساسا قويا لضمان حقوق الإنسان ومنع انتهاكاتها ؛
- ينبغي لعملية التعليم أن تكون هي نفسها عملية ديمقراطية قائمة على المشاركة تمكّن الناس والمجتمع المدني من تحسين نوعية الحياة .

٣ - وبالرغم من التقدم الرئيسي الذي أحرز في ميدان التعليم وميدان حقوق الإنسان ، فإنه لا تزال هناك حاجة لبذل جهود جدية من أجل تذليل العقبات وإزالة أوجه القصور ومواجهة التحديات الجديدة . ولذلك فإن المؤتمر يشدد على مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ولا سيما اليونسكو ، عن استحداث ودعم البرامج والأنشطة التعليمية الوثيقة الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية .

ولذلك ، فإن مؤتمر مونتريال الدولي المعني بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية:

يعتمد خطة العمل العالمية المرفقة بشأن التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية .

يوصي المدير العام لليونسكو بأن يوجه اهتمام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا ، النمسا ، حزيران/يونيه ١٩٩٣) إلى خطة العمل العالمية بشأن التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية .

يحث المدير العام لليونسكو على دعوة جميع الدول إلى ضمان الحماية الكاملة للمنظمات والأفراد العاملين في ميدان التعليم المتصل بحقوق الإنسان .

خطة العمل العالمية بشأن التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية

مقدمة

من؟

إن خطة العمل العالمية هذه موجهة إلى: الأفراد ، والأُسر ، والجماعات ، والمجتمعات المحلية ، وأخصائيي التربية والتعليم ، والمؤسسات التعليمية ومجالسها ، ووسائط الإعلام ، وأصحاب العمل ونقابات العمال ، والحركات الشعبية ، والأحزاب السياسية ، والبرلمانيين ، والمسؤولين العامين ، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ، وجميع المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، ولا سيما مركز حقوق الإنسان التابع لها ، والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما اليونسكو ، والدول ، وغيرها .

وينتمي المنادون بهذه الخطة إلى جميع قطاعات المجتمع . والخطة موجهة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية فضلا عن صانعي القرارات .

وتعتمد الخطة على جميع الأطراف الفاعلة بما فيها العاملون في ميدان التعليم على المستوى الشعبي في القرى ، ومخيمات اللاجئين ، والأحياء ، والمدن الداخلية ، ومناطق الحروب في شتى أنحاء العالم . والخطة ليست استراتيجية شاملة لأغراض التعليم الرسمي وغير الرسمي ، بل هي إطار للعمل يتم تكييفه وتنفيذه من قبل مختلف المشتركين . فهؤلاء مؤهلون على نحو أفضل لتكييف تنفيذ الخطة وفقا لأولوياتهم ومواردهم وظروفهم الخاصة .

وتنظر الخطة إلى التعليم بمعناه الأوسع الذي يشمل كافة المجموعات بصرف النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة أو الأصل الإثني أو القومي أو الديني أو اللغوي كما يشمل كافة قطاعات المجتمع . وتعتمد الخطة نظرة شاملة إلى التعليم وتحدد استراتيجيات للتعليم الرسمي وغير الرسمي وتشمل التعليم الشعبي ، وتعليم الكبار ، والتعليم في نطاق الأُسرة ، وتعليم الشباب خارج نطاق المدارس ، وتعليم المجموعات المتخصصة ، والتعليم في الحالات الصعبة .

ماذا؟

تدعو خطة العمل إلى عملية حشد عالمية للطاقات والموارد ، من مستوى الأُسرة إلى مستوى الأمم المتحدة ، لتوعية الأفراد والجماعات بقضايا حقوق الإنسان بحيث يمكن تغيير أنماط السلوك التي تفضي إلى إنكار هذه الحقوق ، وبحيث يُكفل

الاحترام لجميع الحقوق ويحوّل المجتمع المدني إلى نموذج لمجتمع سلمي يقوم على أساس المشاركة . والتعلم ليس غاية بذاته بل إنه وسيلة للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان وبناء ثقافة سلمية تقوم على أساس الديمقراطية والتنمية والتسامح والاحترام المتبادل .

وقد وُضعت الخطة على أساس مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي . وتنظر الخطة إلى حقوق الإنسان بوصفها حقوقا شاملة وغير قابلة للتجزئة .

والخطة بوصفها استراتيجية تستشرف آفاق المستقبل تستند إلى جملة أمور منها "التوصية بشأن التعليم من أجل التفاهم والتعاون والسلم على المستوى الدولي والتعليم المتصل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية" التي اعتمدت في عام ١٩٧٤ والتوصيات التي تمخّض عنها المؤتمران الدوليان السابقان لليونسكو بشأن التعليم في ميدان حقوق الإنسان واللذان عقدا في فيينا في عام ١٩٧٨ ومالطة في عام ١٩٨٧ ، وإلى ندوة التعليم من أجل الديمقراطية التي عقدت في تونس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ .

وتنظر الخطة إلى حقوق الإنسان بمعناها الأوسع بحيث تشمل الوعي بقضايا التسامح والتضامن والمواطنة القائمة على المشاركة وأهمية تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين .

لماذا؟

يجب النظر إلى سياق خطة العمل باعتباره سياق انذار يتسم بالإلحاح . فمن المؤكد أن الحرب الباردة قد انتهت وأن جدرانا قد تهاوت وأن بضعة حكام مستبدين قد تلاشوا . إلا أن العقد الأخير من القرن العشرين يشهد عودة ظهور أخطر انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لتصاعد النزعات القومية ، والعنصرية ، وظاهرة كره الأجانب ، والتعصب الجنسي والديني . وقد أفضت هذه الاتجاهات إلى حدوث أبشع أشكال التطهير العرقي بما في ذلك اغتصاب النساء واستغلال الأطفال وإهمالهم وإساءة معاملتهم وممارسة أعمال العنف الجماعي ضد الأجانب واللاجئين والمشردين والأقليات والشعوب الأصلية وغيرها من المجموعات الضعيفة .

وبالرغم من القضاء على نظم استبدادية ونشوء أنظمة ديمقراطية على نطاق العالم على مدى السنوات الأربعين الأخيرة ، فإن هناك أشكالا جديدة للحكم المطلق آخذة في الظهور . ويلاحظ في هذا الصدد التصاعد المفزع في نزعات العنصرية والتطرف والتزمّت الديني وحالة عدم الاستقرار الخطيرة التي تواجه بعض الدول التي انهارت

فيها النظم الاستبدادية . ومن الأمور المقلقة بالقدر نفسه المخاطر التي تتهدد الحقوق والناشئة عن التدهور البيئي ، وعن علم الوراثة الحيوية الجديد ، وعن بلاء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

ويشكل التعليم في ميدان حقوق الإنسان في عالم متغير جوهر خطة العمل هذه . وينبغي أن يكون التعليم قائما على المشاركة ومطبقا على جميع مستويات المجتمع المدني وأن يكون خلاقا ومبتكرا ومعززا للقدرات . ويستدعي التصاعد المذكور أعلاه في النزعات القومية والتعصب اعتماد استراتيجيات تعليمية خاصة واستشرافية تهدف إلى الحيلولة دون اندلاع المنازعات العنيفة وما يتصل بها من الانتهاكات لحقوق الإنسان . إذ لم يعد من الممكن أن تعتبر التغييرات الطفيفة مرضية . وينبغي أن يكون الهدف من التعليم بهذه الصفة تعزيز القيم الديمقراطية ، والمحافظة على القوى الدافعة في اتجاه تحقيق الديمقراطية وتعزيز التحول الاجتماعي على أساس حقوق الإنسان والديمقراطية .

وتأخذ خطة العمل في الاعتبار تطور قواعد حقوق الإنسان على المستوى الدولي وغيره من المستويات ، وإنشاء آليات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

ومن التحديات الرئيسية التي ستواجه في المستقبل ما يتمثل في تعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان عن طريق ترسيخ هذه الحقوق في مختلف التقاليد الثقافية . كما أن التمتع بحقوق الإنسان يتوقف على وجود درجة من المسؤولية تجاه المجتمع .

متى؟

إن المقصود هو الشروع في تنفيذ الخطة العالمية على الفور ، من خلال العمل في اتجاه تحقيق أهداف معينة يمكن قياسها في إطار جدول زمني محدد يضعه المشتركون في الخطة . ويمكن للاحتفال بمرور خمسين سنة على إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ والاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ أن يكونا بمثابة محور تركيز لأنشطة وبرامج ومشاريع التعليم في ميدان حقوق الانسان ، ومناسبتين لتقييم هذه الأنشطة والبرامج والمشاريع ونشرها . وينبغي تنظيم سلسلة من المناسبات لتقاسم الخبرات وتقييم النتائج بدءاً من مستوى المجتمعات المحلية وحتى المستوى العالمي ، على أن تخضع عملية التقاسم والتقييم هذه لاستعراض إجمالي عام في نهاية العقد من أجل تخطيط الأنشطة والبرامج للقرن الحادي والعشرين .

كيف؟

لكي تتكلل هذه الخطة بالنجاح ، من الضروري تأمين المشاركة النشطة لغرادى الدول حيثما أمكن . وينبغي أن تلزم الدول نفسها ببلوغ أهداف محددة لتوفير التعليم وإشاعة الوعي في مجال حقوق الإنسان ضمن الهياكل والمؤسسات الحكومية . وينبغي للدول أن توفر التمويل للمبادرات التي تنشأ على المستوى الوطني . وعلى الدولة أن تشارك في مبادرة التعليم في مجال حقوق الإنسان باعتبارها تشكل جزءا بالغ الأهمية من إرادتها الجديدة أو القائمة المتمثلة في بناء مجتمع ديمقراطي . وفي المستقبل ، يمكن لنوعية الوسائل المعتمدة لتنفيذ مبادرة التعليم في ميدان حقوق الإنسان أن تصبح أداة لتقييم الإرادة السياسية القائمة الآن أو المعلنة على المدى الطويل لبناء مجتمع ديمقراطي قابل للاستمرار . وفي هذا السياق ، من المهم أن تنضم الدول إلى جميع الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان .

إن منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما اليونسكو ومركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية قد شرعت بالفعل في العمل في ميدان التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية . وينبغي اعتبار هذا العمل جزءا هاما بالنسبة لتنفيذ هذه الخطة سواء كنقطة انطلاق أو كمصدر للأفكار والمواد والخبرات والآراء المتبصرة . وينبغي تكثيف مثل هذا العمل . كما ينبغي بصفة خاصة زيادة التشديد على مشاريع التعليم في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية في إطار برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان . وفي هذا السياق ، يمكن لهذه الخطة أن توفر إطارا لتحسين تنسيق برامج التعليم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية .

وتعتمد تفاصيل الخطة على كيفية مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة واضطلاعها بالمسؤولية عن مختلف جوانب الخطة .

ويقترح اعتماد الاستراتيجيات الرئيسية السبع التالية:

١ - أن تقوم اليونسكو بوضع وتوزيع استمارة نموذجية لأغراض التخطيط والتنفيذ والتقييم . وهذا سيساعد المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إعداد وتنسيق واستعراض مختلف البرامج والمشاريع والأنشطة من أجل بلوغ أهداف خطة العمل العالمية هذه ، وأن تحتفظ اليونسكو بسجل لجميع المبادرات المتخذة في هذا الإطار على أساس البيانات التي يرسلها المشتركون ؛

٢ - إنشاء شبكات وطنية وإقليمية ودولية نشطة لانتاج المواد والمناهج التعليمية والبرامج وكذلك لتبادل الأساليب والمواد وتطوير أفضل النهج العملية ؛

٣ - تأمين إمكانية الوصول إلى أحدث المعلومات والوثائق وإتاحة مواد التدريس العملية وغير المكلفة ؛

٤ - عقد مؤتمرات إقليمية وعالمية لبناء القوة الدافعة ؛

٥ - تعزيز صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان وصندوق اليونسكو للتبرعات لتنمية المعرفة بحقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام بحيث يتسنى لهما أن يدعما على نحو أفضل مشاريع التعليم والإعلام والتوثيق في ميدان حقوق الإنسان على نطاق العالم ، بما في ذلك مشاريع المنظمات غير الحكومية ، فضلا عن تشجيع تمويل هذه المشاريع من قبل سائر مؤسسات ومصادر التمويل العامة والخاصة ؛

٦ - التشديد على الحق في التعليم ، ولا سيما التعليم في ميدان حقوق الإنسان ، من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات الرصد التابعة لها ، واللجان الاقليمية لحقوق الإنسان ، فضلا عن هيئات الخبراء التي تشرف على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، ولا سيما لجنة حقوق الطفل ؛

٧ - أن تقوم لجنة متابعة تنشئوها اليونسكو بالتشاور مع مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بنشر الخطة وتلقي البيانات ذات الصلة ومتابعة ورصد تنفيذ الخطة .

وتشدد الخطة على أن المقصود بالتعليم أن يشمل المفاهيم التي تعتبر أن المعرفة يجب أن تفضي إلى العمل وأن الحصول على المعرفة ينبغي أن يكون معززا للقدرات وأن التعلم يمثل عملية قائمة على المشاركة وأن المتعلم هو المعلم أيضا والعكس صحيح .

وينبغي لمنهجية التعليم في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية أن تحترم حقوق المتعلم وأن تكون ديمقراطية في تنظيمها وسياقها .

وتتطلب هذه الخطة اعتماد أساليب تصل إلى أوسع عدد ممكن من الأفراد بأقصى درجة من الفعالية ، مثل استخدام وسائط الاعلام الجماهيري ، وتدريب المدربين ، وحشد الحركات الشعبية ، وإمكانية إنشاء شبكة للتلفزة والإذاعة على نطاق العالم تحت رعاية الأمم المتحدة .

الأهداف

تسعى الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - اتاحة المعلومات عن قواعد حقوق الإنسان والصكوك الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والآليات القائمة على كافة المستويات للتصدي للانتهاكات . وينبغي التركيز بصفة خاصة على الجهود التي تستهدف الوصول إلى الشباب ؛

٢ - تشجيع اخصائيي التربية والتعليم على مساعدة المتعلمين في فهم الصلات بين الأوضاع الاقتصادية وامكانية التمتع بالحقوق ، وعلى دعم الاستراتيجيات الرامية إلى إحداث تغييرات ديمقراطية خالية من العنف ؛

٣ - زيادة وعي العاملين في ميدان التربية والتعليم في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات بمزايا التعاون والتنسيق من خلال الشبكات القائمة ومساعدتهم في بناء شبكات جديدة للتعليم في ميدان حقوق الإنسان ؛

٤ - تشجيع الحكومات والمجتمع الدولي على توفير وتعزيز ثقافة سلمية تقوم على أساس حقوق الإنسان ؛

٥ - توسيع نطاق المعرفة بحقوق الإنسان وبالصكوك الوطنية والدولية التي تكفل هذه الحقوق .

خطوط العمل الرئيسية

تتمثل الغاية النهائية للخطة في خلق ثقافة في ميدان حقوق الإنسان وتطوير مجتمعات ديمقراطية تمكن الأفراد والجماعات من تسوية اختلافاتها ومنازعاتها بأساليب خالية من العنف .

إن التحدي المتمثل في جعل التعليم في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية فعالا وشاملا على نطاق العالم سيتطلب ما يلي:

١ - تحديد أنسب المجموعات المستهدفة لضمان التنفيذ السريع والفعال .

٢ - التركيز على الدعم التعليمي حيثما تكون هناك حاجة ماسة إليه وحيثما يكون معززا للقدرات إلى أقصى حد ، مع التأكد من أن المشاريع تلائم المستخدمين المحتملين .

٣ - تشجيع وتطوير المبادرات التي تؤدي إلى حشد الناس والتي تستخدم منهجية ابتكارية .

٤ - اعتبار عملية تطوير وتوفير التعليم والتدريب في ميدان حقوق الإنسان عملية تمثل بحد ذاتها ممارسة للديمقراطية مع مراعاة مشاركة المجموعات المستهدفة . ويمكن القيام بذلك عن طريق ممارسة مبدأ المساواة وتطوير سياقات ومناهج التعليم الشاملة والقائمة على المشاركة والتي تستجيب بحق للاحتياجات الحقيقية للناس . ويجب أن تكون العمليات والمنهجيات التعليمية نماذج لما تنشد الخطة تحقيقه في المجتمع ككل . ومن الحتمي أيضا أن تشتمل برامج التعليم على نهوج تساعد الناس في فهم وتحليل علاقاتهم مع أنماط السلطة والقيادة وتجاوزاتها .

٥ - تطوير البحوث التربوية فيما يتعلق بمختلف جوانب التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية مع أخذ التغيرات الراهنة في الاعتبار بصفة خاصة .

٦ - التنقيح المنهجي للكتب المدرسية بغية إزالة ما تحتويه من نزعات كره الأجانب والعنصرية والتعصب الجنسي وغير ذلك من الآراء المقولبة .

٧ - بناء علاقات/شبكات عملية فيما بين الأفراد والعاملين في ميدان التربية والتعليم والجماعات والمؤسسات وذلك بصفة خاصة من خلال عقد الاجتماعات والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف .

٨ - تعزيز الالتزام بتحديد وزيادة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لأغراض التعليم في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية . ومن الضروري أيضا ألا يعاق عمل المنظمات غير الحكومية .

٩ - إيلاء اهتمام خاص لتصميم برامج تعليمية قابلة للاستمرار وفعالة من حيث الكلفة .

١٠ - الالتزام على نطاق عالمي بزيادة الموارد لأغراض التعليم في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية فضلا عن تخصيص الأموال لهذه الغاية في مشاريع التنمية .

مستويات العمل

ينبغي التشديد على مستويات العمل التالية:

تدريس مواضيع حقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج الدراسية على كافة مستويات النظام التعليمي

الهدف: وضع مناهج دراسية متكاملة عريضة القاعدة تكون شاملة لشتى أنواع المواضيع بحيث يكون التعليم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية موضوعا مستقلا يعالج بشكل متكرر على امتداد فترة التعليم الأساسي . كما ينبغي إدراج موضوع الحقوق والمسؤوليات والعمليات الديمقراطية في جميع أو معظم مواضيع الدراسة فضلا عن إدراجه في قيم الحياة المدرسية وفي عملية إقامة العلاقات الاجتماعية .

وينبغي أن ينصب التركيز على:

'١' التعليم ما قبل الابتدائي ؛

'٢' التعليم الابتدائي ؛

'٣' التدريب الثانوي والمهني ؛

'٤' التعليم ما بعد الثانوي - الكليات والجامعات ؛

'٥' تدريب/تعليم المدرسين ؛

'٦' منظمات ونقابات المدرسين ؛

'٧' مجالس المدارس وغيرها من مستويات إدارة التعليم ؛

'٨' منظمات أهالي الطلبة .

التعليم غير الرسمي في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية

الهدف: إشراك جماعات الكبار والشبان ، بما في ذلك أولئك غير الملتحقين بالمدارس ، في سياق التعليم خارج النطاق المدرسي من خلال أسرهم ورابطاتهم المهنية وأماكن العمل والمؤسسات وما إليها .

ومن أجل تجنب الاستبعاد ، يتعين أن تؤدي البرامج إلى توعية كافة المجموعات المنظمة وغير المنظمة بحقوقها ومسؤولياتها وبضرورة مشاركتها في شتى مجالات المجتمع مشاركة كاملة . ويتعين إيلاء اهتمام خاص لوصول هذه البرامج إلى جميع النساء بصرف النظر عن المستوى الحالي لمشاركتهن في الحياة العامة .

ولبلوغ هذا الهدف ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية لصالح جماعات معينة بما في ذلك:

'١' مكان العمل (النقابات ، أصحاب العمل)
'٢' الرابطات المهنية
'٣' المنظمات الدينية والثقافية
'٤' الشباب ، بما في ذلك من خلال نوادي الترفيه والرياضة
'٥' نوادي ومراكز ورابطات اليونسكو
'٦' الجماعات الأقل مشاركة في الحياة العامة (ومنها مثلا سكان المناطق الريفية أو النائية)
'٧' الجماعات التي تعمل تحديدا في مجالات مكافحة الأمية وحملات الدعاية والتوعية ومساعدة أولئك الذين يعيشون في حالة فقر مدقع
'٨' أفراد أجهزة الأمن والجيش والشرطة وموظفو السجون ، وما إلى ذلك .
'٩' المسؤولون العامون وصانعو القرارات
'١٠' القضاة والمحامون وغيرهم من العاملين في مجال إقامة العدل
'١١' العاملون في وسائط الإعلام
'١٢' الأطباء وموظفو الصحة والعلماء بما في ذلك العاملون في مجال البحوث البيولوجية .

التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في الحالات الصعبة

الهدف: توجيه الجهود نحو توفير المعلومات المناسبة والتعليم المناسب للناس الذين يعيشون في ظل حالات صعبة تتعرض فيها حقوقهم للخطر .

وبالإضافة إلى الأهداف المقترحة في الفقرتين (١) و(٢) أعلاه ، ينبغي إيلاء اهتمام للمجموعات الضعيفة وكذلك للمنتهكين المحتملين والفعليين للحقوق بغية منع انتهاكات حقوق هذه المجموعات وحمايتها . وسيتوقف مستوى التدخل المطلوب لأغراض التعليم والحماية على ما يلي:

ألف - نوع الحالة ، مثل:

١ - المنازعات المسلحة التي تتسم بطابع دولي أو غير دولي
٢ - التوترات الداخلية والاضطرابات والانتفاضات وحالة الطوارئ
٣ - فترات الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية أو الفترات التي تتسم بمخاطر تتهدد الديمقراطية

٤ - الكوارث الطبيعية

٥ - الاحتلال الأجنبي .

باء - احتياجات بعض المجموعات المحددة ، ومنها مثلاً:

١ - النساء

٢ - الأطفال

٣ - الشعوب الأصلية

٤ - اللاجئون والمشردون داخليا

٥ - السجناء السياسيون

٦ - الأقليات

٧ - العمال المهاجرون

٨ - الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

وتجدر الملاحظة بأن الاعتماد المبكر لمشروع إعلان الأمم المتحدة المتصل بحقوق ومسؤوليات الأفراد وحقوق الإنسان سيكون بمثابة مساهمة رئيسية .

البحث والإعلام والتوثيق

بالنظر إلى الدور الأساسي للبحث والإعلام والتوثيق بالنسبة لخطة العمل ، وإلى الحملة الإعلامية للأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان ، ينبغي بذل جهد رئيسي لتنويع مصادر المعلومات ومواد التدريس/التعلم الموجهة لتلبية الاحتياجات العملية للتدريس والتدريب على مختلف المستويات ولصالح مختلف قطاعات الجمهور المستهدفة . ومن المهم بالقدر نفسه تعزيز شبكات المعلومات القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والمساعدة في بناء شبكات جديدة عند الضرورة وكذلك تشجيع إنشاء مراكز محلية للإعلام/التوثيق بحيث يمكن تجميع المواد المناسبة وتطوير المهارات في تجميع المعلومات والوثائق من خلال:

'١' إتاحة إمكانية الوصول بسهولة وعلى نحو غير مكلف إلى آخر ما هو متوافر من المعلومات ؛

'٢' تطبيق نظم حوسبة وبحث بسيطة ؛

'٣' تحديد وإنشاء وتعزيز مراكز البحوث ومراكز التنسيق للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ؛

'٤' تشجيع تقاسم المعلومات بين الجنوب والجنوب والشرق والغرب والشمال والجنوب مما يساعد أخصائيي التربية والتعليم والتوثيق في ميدان حقوق الإنسان ، على أن تقوم بتنسيق ذلك منظمة غير حكومية نشطة في ميدان الإعلام ؛

'٥' ضمان حماية وأمن المعلومات التي يتم جمعها من خلال بعثات تقصي الحقائق ومشاريع التعليم في ميدان حقوق الإنسان ، وما إليها ؛

'٦' تطوير وسائط إعلامية بشأن حقوق الإنسان غير المواد المطبوعة ، بما في ذلك المواد السمعية - البصرية ، والصور والرسوم على مواد شفافة ، والموسيقى ، والألعاب ، والدمى وغير ذلك من الأشكال المناسبة لتعليم الأميين والأطفال . وينبغي التشديد على ضمان توافر هذه المواد باللغات المحلية ؛

'٧' تقديم الدعم للبحوث التي تستند إلى نظرة عالمية لحقوق الإنسان ، مع مراعاة ترابطها الوثيق بالتنمية والديمقراطية والبيئة .

ويتسم دور اليونسكو بأهمية خاصة بالنسبة للاستخدام والتوزيع الأمثل للمعلومات والوثائق والمواد وتحسين نوعية المنشورات بشأن التعليم في ميدان حقوق الإنسان . وهذه الأنشطة تتطلب ، فيما تتطلبه ، تعزيز قدرة الهياكل الأساسية لليونسكو على أساس العمل بالتعاون الوثيق مع سائر مراكز التوثيق والإعلام بما فيها تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

العقبات التي يجب تذليلها

من الجدير بالملاحظة بصفة خاصة أن نجاح الخطة يتوقف على فهم مفاده أن التخطيط على جميع المستويات يجب أن يتصدى بشكل مناسب إلى مشاكل مثل:

'١' عدم وجود الارادة السياسية لدى بعض الشركاء ؛

'٢' مخاطر تهميش العملية على المستوى الدولي فضلا عن المستوى الوطني ؛

'٣' عدم مشاركة المجموعات المستهدفة في تطوير المواد والعمليات والسياسات ؛

'٤' الاستخدام المحتمل لمنهجيات غير مناسبة ؛

'٥' افتقار العديد من المشتركين للتدريب ؛

'٦' عدم كفاية التنسيق والتعاون بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ؛

'٧' النزعة التي تظهر بين حين وآخر لحصر التعليم في ميدان حقوق الإنسان ضمن المهنة القانونية ؛

'٨' الافتقار إلى نهج متعدد الاختصاصات ؛

'٩' مقاومة التغيير الناجمة عن العلاقات الجديدة التي تستند إلى حقوق الإنسان .

خاتمة

إن التحدي الذي يواجه خطة العمل العالمية بشأن التعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية يتمثل في ترجمة حقوق الإنسان والديمقراطية ومفاهيم السلم والتنمية المستدامة والتضامن الدولي إلى قواعد اجتماعية وسلوك اجتماعي . والتحدي الذي يواجه الإنسانية هو: بناء عالم سلمي وديمقراطي مزدهر وعادل . ويلزم أن يكون هناك تعليم وتعلم مستمران وفعالان لمواجهة مثل هذا التحدي .

ومما يؤمل أن يتم تنفيذ خطة العمل هذه من قبل الدول الملتزمة ، والأفراد والجماعات ، وكل جهاز من أجهزة المجتمع ، والمجتمع الدولي ككل من أجل ضمان نجاحها الكامل لصالح الأجيال الحالية والمقبلة .

- - - - -